الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/279
13 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٢	٢
ثانيا -	الأداء الاقتصادي وتطور السياسات في أقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة	٣-٧	٢
ثالثا -	الترتيبات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه	٨-٣١	٤
	ألف - المتابعة على الصعيد الوطني	٩-١٠	٤
	باء - المتابعة على الصعيد الإقليمي	١١-١٨	٥
	جيم - المتابعة على الصعيد العالمي	١٩-٢٦	٧
	دال - إجراءات المتابعة الأخرى	٢٧-٣١	٩
رابعا -	الاجراءات المتخذة من جانب أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة	٣٢-٥٨	١٠
	ألف - الأمم المتحدة	٣٣-٤٠	١١
	باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة	٤١-٥٨	١٣
خامسا -	تدابير الدعم الدولي	٥٩-٨٧	١٨
	ألف - الموارد الخارجية	٥٩-٦٤	١٨
	باء - الدين الخارجي وتخفيف عبء الدين	٦٥-٧٢	٢٠
	جيم - التجارة الخارجية	٧٣-٨٧	٧٣
سادسا -	الاستنتاجات والتوصيات	٨٨-٩٤	٢٥

* A/52/150 و Corr.1.

080997 050997 97-22021

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. ووفقا لأحكام ذلك القرار، فإن الجمعية العامة أكدت من جديد برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا بوصفه أساس التعاون المستمر بين أقل البلدان نموا[١] وأيدت التدابير والتوصيات التي اتفق عليها في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل[٢]. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى كافة الحكومات والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية وأجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى المعنية أن تتخذ خطوات فورية وملموسة ومناسبة من أجل تنفيذ برنامج العمل، مع المراعاة الكاملة للتدابير والتوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة الشامل. وفي القرار نفسه أكدت الجمعية العامة على ضرورة وضع سياسات وتدابير وطنية ترمي إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بترشيد الانفاق العام واتباع سياسات نقدية ومالية سليمة لضمان توفر قطاع خاص نشط بوسائل منها توفير إطار قانوني سليم وتحسين تنمية الموارد البشرية، ومستويات المعيشة، والصحة، ومركز المرأة، وطلبت إلى المجتمع الدولي توفير الدعم الكافي لذلك. وكذلك حثت الجمعية العامة بقوة كافة البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها في جميع المجالات ذات الصلة تنفيذا كاملا وسريعا، بما في ذلك قائمة أهداف والتزامات المعونة المتفق عليها، بصيغتها الواردة في برنامج العمل، ودعم تعزيز إصلاح التكيف الهيكلي، فضلا عن التدابير التي اتُفق عليها في استعراض منتصف المدة الشامل، من أجل تحقيق زيادة ملموسة وكبيرة في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي المقدم لأقل البلدان نموا[٣].

٢ - وفي ضوء ما تقدم، يورد الفرع الثاني أدناه استعراضا شاملا للأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة والسياسات والتدابير التي اعتمدتها اتساقا مع أحكام برنامج العمل. ويبين الفرع الثالث الترتيبات العامة التي اتخذت لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه؛ ويصف الفرع الرابع بمزيد من التفاصيل التدابير التي اتخذتها أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة؛ في حين يعرض الفرع الخامس المعلومات المتاحة المتعلقة بتدابير الدعم الدولي في ميادين الموارد الخارجية والدين والتجارة.

ثانيا - الأداء الاقتصادي وتطور السياسات في أقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة

٣ - على مدى السنوات القليلة الماضية، اضطلع كثير من أقل البلدان نموا بسياسات وتدابير إصلاحية واسعة النطاق اتُخذت في أغلب الأحوال في ظل أطر متفق عليها دوليا من أجل تحقيق التكيف الهيكلي والقطاعي. وفي سعي هذه البلدان على طريق الإصلاح، غدت أهدافها أكثر تعقيدا وطموحا، حيث تحولت من الاهتمامات المحدودة بالاختلالات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي الكلي إلى تعزيز التنمية عن طريق الاضطلاع بمجموعة كبيرة من الإصلاحات ذات الوجهة السوقية، بما في ذلك تحسين الكفاءة

الاقتصادية، والحد من تدخل القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير قطاع التجارة الخارجية. ويعد ما نتج عن ذلك من تحسن واطراد الاستقرار الاقتصادي الكلي في عدد من أقل البلدان نموا فضلا عن الأحوال الجوية المواتية وقوة الطلب الدولي على صادرات البلدان الأفريقية الأقل نموا هي الأسباب الرئيسية وراء كون أن أقل البلدان نموا تجتاز سنتها الثالثة من النمو القوي نسبيا وارتفاع نصيب الفرد من الناتج.

٤ - وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا التي تتوفر عنها بيانات كانت ٤,٧ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٦[٤]. وقد قـُدر معدل النمو في البلدان الأفريقية الأقل نموا في عام ١٩٩٦ بـ ٤,٦ في المائة وهو ما يعني أن نصيب الفرد من الناتج قد ارتفع للسنة الثانية على التوالي، بعد فترة طويلة جدا انخفضت فيها مستويات نصيب الفرد من الناتج. وقد حقق ١١ من البلدان الأفريقية الأقل نموا معدلات نمو تعادل أو تتجاوز ٦ في المائة، وهو الهدف المحدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٥]، في حين انخفض بدرجة كبيرة عدد البلدان التي كان معدل النمو فيها سلبيا من سبعة بلدان في عام ١٩٩٥ إلى بلدين في عام ١٩٩٦. بيد أنه كانت هناك تفاوتات كبيرة في الأداء بين فرادى البلدان الأفريقية الأقل نموا. فهناك عدد من البلدان الأفريقية الأقل نموا، التي دأبت على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واستطاعت تجنب حالة عدم الاستقرار السياسي الخطير والحرب الأهلية والتغلب عليها، بدأ في تحقيق معدلات نمو تصل إلى ٤,٥ في المائة أو أكثر مما مكنها من تحقيق زيادات كبيرة في نصيب الفرد من الدخل؛ وتشمل هذه المجموعة أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، وليسوتو، وملاوي، وموريتانيا. وعلى عكس ذلك، فإن أقل البلدان نموا التي عجزت عن تسوية منازعاتها الداخلية الخطيرة، والمحافظة على الاستقرار السياسي، والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، قد شهدت، في أحسن الأحوال، استمرار الكساد الاقتصادي، وفي أسوئها، انهيارا اقتصاديا.

٥ - وطرأ ارتفاع طفيف في عام ١٩٩٦ متوسط على معدل النمو في البلدان الآسيوية الأقل نموا، ولكنه ظل أقل بدرجة ملموسة عن المتوسط الإقليمي للبلدان النامية. وبسبب حدوث نمو قوي في الزراعة، بلغ معدل النمو الاقتصادي في بنغلاديش ٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بلغ معدل نمو الاقتصاد ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٦ مقابل ٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وبلغ معدل نمو الاقتصاد في كل من كمبوديا وميانمار ٦ في المائة في عام ١٩٩٦ مقابل ٧,٦ و ٩,٨ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٥. وأدى توفر الأحوال الجوية الملائمة للزراعة إلى تيسير حدوث تسارع ملحوظ في النمو الاقتصادي في نيبال، حيث زاد من ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٦.

٦ - ومن بين بلدان المحيطين الهادئ والهندي الجزرية الأقل نموا، حدث نمو قوي يتجاوز معدله ٦ في المائة في ملديف، و ٤ في المائة في جزر سليمان في عام ١٩٩٦. أما هايتي، وهي البلد الوحيد في نصف

الكرة الغربي من مجموعة أقل البلدان نموا، فقد شهدت تباطؤا اقتصاديا في عام ١٩٩٦، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ في المائة من ٤ في المائة في السنة السابقة.

٧ - وبالرغم من تحسن الأداء الاقتصادي العام في أقل البلدان نموا، ما زال الفقر منتشرا ويعاني أغلبية السكان في أقل البلدان نموا من انخفاض المأخوذ من السعرات، وزيادة معدلات الوفاة والاعتلال، وعودة ظهور الأمراض وتفشيها، وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس.

ثالثا - الترتيبات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه

٨ - أكد برنامج العمل أهمية آليات المتابعة والرصد الفعالة لدعم الجهود الإنمائية التي تضطلع بها أقل البلدان نموا باعتبارها أداة حاسمة لتنفيذ البرنامج تنفيذا ناجحا خلال التسعينات. وقد بنيت الترتيبات المتعلقة بتنفيذ البرنامج ومتابعته ورصده واستعراضه على هيكل ثلاثي الصعد، وطني وإقليمي وعالمي.

ألف - المتابعة على الصعيد الوطني

٩ - على الصعيد الوطني، تم خلال أوائل التسعينات مواصلة تدعيم ترتيبات الاستعراض، مثل اجتماعات الموائد المستديرة التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأفرقة الاستشارية وأفرقة المعونة التابعة للبنك الدولي، التي نظمتها أقل البلدان نموا بدعم من المؤسسات ذات الصلة، مع انضمام أو عودة انضمام بلدان أخرى إلى العملية وعقد الاجتماعات بصورة أكثر تواترا وعلى أساس أكثر انتظاما. وقد اعتبر أن تعزيز عملية الاستعراض القطري هي الوسيلة الرئيسية للحوار المتعلق بالسياسات ولتنسيق جهود المعونة التي يضطلع بها شركاء التنمية في البرامج الإنمائية لأقل البلدان نموا، فضلا عن تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذها. وقد تم تنظيم ما مجموعه نحو ٩٠ اجتماعا لأفرقة المعونة الاستشارية والموائد المستديرة أو اجتماعات مماثلة منذ اعتماد برنامج العمل لغاية أوائل عام ١٩٩٧. وبالرغم من أن النتائج من حيث تعبئة الموارد قد تباينت بين البلدان المختلفة، فقد قامت هذه الاجتماعات بدور هام في تحسين تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نموا وفي تنسيق المعونة. وتمثل أحد الجوانب الهامة لعملية الاستعراض القطري خلال السنوات الأخيرة في محاولة ربط هذه الترتيبات على نحو أوثق بعمليتي تقرير السياسات والبرمجة على الصعيد الوطني.

١٠ - وتسعة عشر من أقل البلدان نموا (عادة من بين البلدان الكثيرة السكان) قد اتخذت أو بصدد اتخاذ ترتيبات أفرقة استشارية أو ترتيبات لأفرقة المعونة يشترك في رعايتها البنك الدولي، في حين لجأ معظم البلدان الأخرى إلى اجتماعات الموائد المستديرة التي يدعمها البرنامج الإنمائي حيث أن عملية تنسيق المعونة هذه قد أنشئت على نطاق أوسع في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٨١. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، عقدت اجتماعات أفرقة استشارية أو أفرقة معونة لعشرة

من أقل البلدان نموا، في حين عقدت اجتماعات مائدة مستديرة رئيسية لسبعة منها. كما شملت أنشطة الاستعراضات القطرية عقد اجتماعات خاصة للمانحين واجتماعات قطاعية في البلدان المتلقية.

باء - المتابعة على الصعيد الإقليمي

١١ - طلب برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا من اللجان الإقليمية أن تسهم في عملية المتابعة عن طريق التصدي، كجزء من أعمالها الجارية، لاحتياجات أقل البلدان نموا ومشاكلها. وعلاوة على ذلك طلب من اللجان الإقليمية أن ترصد، بالتنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، التقدم المحرز في مجال التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى ولا سيما تلك الواقعة في نفس المنطقة، وأن تقوم، على أساس منتظم، بتنظيم مجموعات اجتماعات مع جميع البلدان المعنية بغية تحسين ترتيبات التعاون القائمة وتعزيزها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٢ - واعتبارا من عام ١٩٩٧، سيضطلع بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح أقل البلدان الأفريقية نموا في سياق التوجه البرنامجي الجديد "نحو خدمة أفضل لأفريقيا: توجهات استراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا". وفي إطار هذا التوجه الاستراتيجي، سينصب التركيز على تيسير إجراء التحليل الاقتصادي وتحليل السياسة الاجتماعية وتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتعزيز الإدارة الإنمائية، وتسخير المعلومات لأغراض التنمية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. وستكون القضيتان المتعلقتان بتعزيز دور المرأة في التنمية وببناء القدرات من بين الدعائم التي تقوم عليها مجالات التركيز الخمسة. ونظرا لأن ٣٣ من بين ٥٣ دولة عضوا في اللجنة هي من أقل البلدان نموا، سيكون هناك تركيز خاص على المشاكل التي تهمها على وجه التحديد من قبيل قضايا التنمية الاجتماعية وعلى استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر.

١٣ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأنشطة التالية في كل مجال من المجالات المذكورة أعلاه: جرى، بالتعاون مع البنك الدولي، تنظيم منتدى بشأن تقاسم التكاليف في القطاعات الاجتماعية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وذلك في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجاء معظم الوفود الحكومية من أقل البلدان نموا؛ ونظمت أيضا حلقة عمل إقليمية بشأن رصد الفقر وقياسه والانفاق العام في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وعقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ حيث جاء ٤ وفود من ١٣ وفدا حكوميا من أقل البلدان نموا، وهي اثيوبيا وأوغندا وليسوتو وملاوي؛ كما نظمت، بالتعاون مع البنك الدولي حلقة دراسية عن مبادرة تتعلق بإدارة الطرق لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعقدت في ابيدجان خلال حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٤ - ويجري الإعداد لعدة أنشطة على النحو التالي: إعداد دراسة عن مشكلة التعاون بين البلدان في منطقة نهر زامبيزي؛ ودراسة شاملة بشأن جسامة العوائق المادية (الحواجز التعريفية وغير التعريفية) وأثرها على التجارة داخل أفريقيا وعوامل التجارة والانتاج وأنماط الحراك والتنمية الإقليمية؛ وتقرير تقييم

بشأن مشاريع أقل البلدان نموا خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات لأفريقيا، ستقدم إلى المؤتمر الوزاري المعني بالنقل والمواصلات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ ودراسة عن "ديناميات الأمن الغذائي والسكان والحفظ البيئي" ستركز على أقل البلدان نموا وسيكون الهدف منها تحديد الصلات المتبادلة بين السكان والنمو والحفظ البيئي، من ناحية، والأمن الغذائي من ناحية أخرى.

١٥ - وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعطاء أولوية لمساعدة أقل البلدان نموا في المنطقة وعددها ١٣ بلدا، ولا سيما في المجالات التي يركز عليها برنامج العمل واستعراض منتصف المدة الشامل. ويظهر تحليل لأداء الاقتصاد الكلي في تلك البلدان في كل سنة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتعطى هذه البلدان أولوية أيضا في الاستفادة من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وفي الاستفادة من أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية التي تقدمها البلدان النامية الأخرى في المنطقة. والهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، المنشأة في عام ١٩٩٢، هي هيئة حكومية دولية تجتمع كل سنتين لاستعراض ورصد التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز في أقل البلدان نموا ولتحديد تدابير جديدة تتعلق بالسياسة وتوصي بها. وأوصت اللجنة، في دورتها الثالثة والخمسين، في قرار بشأن إعادة تشكيل هيكل اللجنة، أنه ينبغي للهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية أن تجتمع في عام ١٩٩٩ لإجراء استعراض ختامي لتنفيذ برنامج العمل لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختصاصات اللجان الخمس التابعة للجنة تتطلب التصدي بصورة كافية للشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية في المحيط الهادئ.

١٦ - وأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بصدد تنفيذ عدة مشاريع لصالح أقل البلدان نموا في مجال تبادل الخبرات فيما بين راسمي السياسات في أقل البلدان نموا ومع نظرائهم من البلدان النامية الأكثر تقدما في المنطقة. ويستجيب هذا النشاط استجابة مباشرة للشواغل والتوصيات الواردة في برنامج العمل وتوصيات الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى آذار/مارس ١٩٩٧ اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعدد من الأنشطة الأخرى من قبيل عقد الاجتماعات والدورات التدريبية وتقديم الزمالات لصالح أقل البلدان نموا في مجالات متصلة بتشجيع التصدير وتيسير التجارة والهياكل الأساسية، والطاقة والمياه، ومرافق النقل، ووضع استراتيجيات للزراعة المستدامة، ومشاركة الشباب في التنمية، والحد من الطلب على المخدرات. وقدمت الخدمات الاستشارية أيضا في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني إلى ١١ بلدا من أقل البلدان نموا خلال عام ١٩٩٦.

١٧ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعدة دراسات وتقارير تتعلق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. وجرت العادة على أن تشمل دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذا البلد بصورة منتظمة. وعلاوة على ذلك، فقد أعطي أولوية في مجال المساعدة التقنية المقدمة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وخلال

السنوات الأربع الماضية، اضطلع بعدد من أنشطة البحث في مختلف المجالات الاجتماعية - الاقتصادية. وخلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المساعدة التقنية إلى اليمن في مجال إعداد عدة وثائق تقنية؛ وفي تعزيز تخطيط وبرمجة قدرات الوزارات المختصة والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية.

١٨ - وركزت الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التحليل المنهجي للعوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في هايتي، بغية تقديم توصيات تتعلق بالسياسة ووضع مشاريع في المجالات ذات الأولوية. ونتيجة لاستعادة النظام المدني الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يجري متابعة العمل في الميدان من خلال اتصالات دورية للبعثات مع السلطات الهايتية والمؤسسات الخاصة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف في البلد. وقد يسر التفاعل مع مختلف المؤسسات، فضلا عن الاستكمال المنتظم للأداء الاقتصادي ونشر نتائجه، من وضع الحكومة وعدة منظمات ووكالات من وكالات الأمم المتحدة وفي البلدان الأمريكية للمشاريع.

جيم - المتابعة على الصعيد العالمي

١٩ - عهد كل من برنامج العمل والجمعية العامة إلى الأونكتاد بدور محوري على الصعيد العالمي في رصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برنامج العمل. وقد أكدت هذه الولاية من جديد الوثيقة التي اعتمدها الأونكتاد في دورته التاسعة، والمعنونة، "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[٦].

٢٠ - ونظر الأونكتاد في دورته التاسعة في القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا. وسلم المؤتمر بالمحنة التي تواجهها أقل البلدان نموا والحاجة إلى ضمان مشاركتها الفعالة في نظام التجارة العالمي. وفي إعلان ميدراند[٧] ذكرت الدول الأعضاء في المؤتمر أنه "ينبغي التسليم بأن البلدان تنضم إلى النظام الذي تمثله منظمة التجارة العالمية، والقائم على قواعد جديدة، من نقاط انطلاق مختلفة جدا، ولذلك فإن تأثير العولمة والتحرير غير متساو؛ وأقل البلدان نموا، وخاصة تلك الواقعة في أفريقيا لا تزال تعاني من ضعف الطاقات في مجال العرض وهي عاجزة عن الإفادة من التجارة". وجرى التشديد أيضا في الإعلان على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتهيئة بيئة تمكينية عامة على الصعيدين السياسي والمؤسسي لأقل البلدان نموا.

٢١ - ودعا المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لزيادة الفرص إلى أقصى حد ولتقليل الصعوبات إلى أدنى حد في حالة أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتكيفها مع التغيرات التي استحدثتها اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٨]. وحثت الحكومات على أن تنفذ بالكامل وعلى وجه السرعة قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا. ودعا المؤتمر أيضا إلى تطبيق قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية تطبيقا فعالا[٩].

٢٢ - وقرر المؤتمر أن تتولى جميع الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد النظر في القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك قرر أنه ينبغي للكيان المسؤول في أمانة الاونكتاد عن أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية أن ينسق الأعمال القطاعية المتعلقة بأقل البلدان نموا وأن يرصد تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وغيره من برامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم مدخلات كي يستعرضها مجلس التجارة والتنمية. ولإضفاء محتوى تنفيذي على تلك القرارات، شرع الأمين العام للاونكتاد في اتخاذ مبادرة خاصة بأقل البلدان نموا تشمل أنشطة فنية وتنفيذية على حد سواء تنفذ على أساس شامل للقطاعات ضمن مختلف جوانب برنامج الاونكتاد. وتشمل الأنشطة الفنية البحوث المتعلقة بالسياسات وأعمال التحليل، وتهدف إلى مساعدة أقل البلدان نموا في وضع سياسات وإجراءات وطنية في عالم متغير والمساهمة في الحوار المتعلق بالسياسة بين أقل البلدان نموا وشركائها في مختلف المنتديات. وتلتمس الأنشطة التنفيذية تقديم المساعدة العملية إلى أقل البلدان نموا. ومن الأهداف الهامة لهذه الأنشطة تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العرض من السلع والخدمات التي يمكن الاتجار بها. وقد أنشأ الأمين العام للاونكتاد مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا واللجنة التوجيهية المعنية بأقل البلدان نموا. واللجنة التوجيهية التي يرأسها الأمين العام وتجتمع بانتظام، هي أرفع هيئة تخطيط للاضطلاع بالأعمال التحليلية والفنية للاونكتاد بشأن أقل البلدان نموا. وتهدف إلى تعزيز التنسيق على مستوى السياسة، بين الإجراءات المتصلة بأقل البلدان نموا واتساقها.

٢٣ - ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ونتائج الدورة التاسعة للأونكتاد، أجرى مجلس التجارة والتنمية، في دورته الثالثة والأربعين، الاستعراض السنوي السادس للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وكان معروضا على المجلس، كوثيقة معلومات أساسية للمناقشة، تقرير عام ١٩٩٦ بشأن أقل البلدان نموا[٤]. وأكد المجلس من جديد نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل ونتائج الدورة التاسعة للأونكتاد من حيث صلتهما بالتجارة والقضايا المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا.

٢٤ - وأكد المجلس على أهمية تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العرض على انتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير على أساس تنافسي من أجل جني الفوائد المحتمل أن تنجم عن اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وشجع الأمين العام للاونكتاد على صياغة برامج قطرية متكاملة على نطاق الاونكتاد لفائدة نخبة من أقل البلدان نموا عن طريق تجميع المساعدة المقدمة من الشعب التابعة للأونكتاد، وفقا للأولويات التي تحددها أقل البلدان نموا المعنية.

٢٥ - وطلب المجلس من الاونكتاد أيضا أن يتعاون عن كثب وينسق مع منظماته المعنية، من قبيل منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية التابعة للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وغيرها من المنظمات الانمائية، في تصميم وتنفيذ الأنشطة الآنفة الذكر لضمان تماسك ما يقدم من مشورة ودعم في مجال السياسة. وعملا

بهذا المقرر، شرعت أمانة الاونكتاد في برامج قطرية متكاملة لتعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العرض من الصادرات في بنغلاديش وغامبيا وكمبوديا ومدغشقر.

٢٦ - وفي الختام، طلب المجلس من أمانة الاونكتاد واللجان الحكومية الدولية الثلاث التابعة للاونكتاد، لدى اضطلاعها بمهامها، أن تولي اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وقرر أيضا أنه ينبغي للجان، عند تقديم تقاريرها إلى المجلس، أن تسعى قدر الإمكان إلى إبراز النتائج المتصلة بصفة خاصة بأقل البلدان نموا.

دال - إجراءات المتابعة الأخرى

٢٧ - يقوم الأونكتاد، بوصفه مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لرصد تنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي، بتنسيق وبرمجة عمله مع اللجان الإقليمية والمؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ويعتمد على البحوث المستفيضة والقدرة التحليلية الموجودة في المنظومة فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا. ويوفر الأونكتاد الخدمات الفنية لآلية لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأقل البلدان نموا، ويشارك في اجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي عمليات الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي، واجتماعات نادي باريس بشأن الديون المتصلة بأقل البلدان نموا، ويقوم أيضا بمساعدة أقل البلدان نموا في إجراء مشاورات فيما بينها بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة لهذه البلدان في سياق تنفيذ برنامج العمل؛ ويشترك في أعمال لجنة التخطيط الإنمائي المتصلة بالمعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا.

٢٨ - وعند وضع الترتيبات الشاملة لاستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعد المختلفة، فإن الجمعية العامة قررت أيضا، في قرارها ٢٠٦/٤٥، أن تجري مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عمليات تقييم قطاعية على فترات منتظمة. وقد استمر عدد من المنظمات في إجراء ترتيبات المتابعة المطلوبة لبرنامج العمل والنتائج والتوصيات الناشئة عن استعراض منتصف المدة لتنفيذه.

٢٩ - وبموجب القرار نفسه، أوصت الجمعية العامة بإقامة الصلات اللازمة بين عمليات متابعة برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وقررت أن يواصل الأونكتاد، إلى جانب قيامه بدور مركز التنسيق للمتابعة على الصعيد العالمي، تقديم الدعم على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي سياق إقامة الصلات اللازمة بين عمليات المتابعة على الصعيدين الوطني والعالمي، بصورة خاصة، طُلب إلى أمانة الأونكتاد أن تشارك وتساهم في عملية الاستعراض القطري المذكورة في الفقرة ١٤١ من برنامج العمل. واستجابة لهذه الأحكام، شارك الأونكتاد في اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وشارك أيضا في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والدورة الرابعة للهيئة الخاصة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدورة الثانية والثلاثين للجنة الاقتصادية لافريقيا. وقد أتاحت

المشاركة في هذه الاجتماعات الفرصة لتزويد أمانتي اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالمعلومات عن الأنشطة المختلفة التي اضطلع بها الأونكتاد، خاصة البرامج القطرية المتكاملة في أقل البلدان نموا بآسيا وافريقيا. وجرى أيضا إحاطتهما علما بالترتيبات المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نموا المقرر عقده يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتم الاتفاق على أن يعقد الأونكتاد اجتماعا مع ممثلي اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ختام الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون المتبادل في مجال الإعداد للاستعراض الشامل الثالث لبرنامج العمل.

٣٠ - ووفقا لتوصية من الدورة التاسعة للأونكتاد، أنشأ الأمين العام للأونكتاد الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا. وسوف يسهل الصندوق الاستئماني، الذي بدأ تشغيله في أوائل عام ١٩٩٧، البدء في أنشطة جديدة في أربعة مجالات رئيسية من مجالات عمل الأونكتاد وهي: العولمة والتنمية؛ والتجارة الدولية في السلع والخدمات والقضايا السلعية؛ والاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ والهياكل الأساسية للخدمات من أجل الكفاءة في مجالي التنمية والتجارة. وقد قامت حكومات جمهورية كوريا وسويسرا وفرنسا والهند وهولندا بتقديم المساهمات أو إعلان التبرعات للصندوق الاستئماني.

٣١ - ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، حلقة دراسية رائدة بشأن تعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نموا. وعقدت الحلقة الدراسية في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وناقشت قضايا السياسة العامة المتصلة بإنشاء صناديق للمساهمة الأجنبية في رؤوس الأموال في أقل البلدان نموا، وأوصت بأن ينظر مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، على سبيل المتابعة، في عقد حلقات دراسية إقليمية للخبراء تعنى بالقضايا المحددة خلال الحلقة الدراسية الرائدة مثل تدفق المعلومات عن فرص الاستثمار وتحسين الهياكل الأساسية المالية.

رابعا - الاجراءات المتخذة من جانب أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة

٣٢ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٣/٥٠، ضمن جملة أمور، إلى المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية وأجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى المعنية أن تتخذ خطوات فورية وملموسة ومناسبة من أجل تنفيذ برنامج العمل، مع المراعاة الكاملة للتدابير والتوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة الشامل، وذلك من أجل كفالة النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا وتمكين هذه البلدان من المشاركة في عملية العولمة والتحرير والاستفادة منها.

ألف - الأمم المتحدة

٣٣ - ركزت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة الاهتمام بصورة بالغة على دعم أقل البلدان نموا. وقد اتخذت الإدارة خطوات، في إطار برنامج العمل والتدابير والتوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة الشامل، لمساعدة أقل البلدان نموا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو، ومساعدتها على المشاركة في عملية العولمة والتحرير والاستفادة منها. وقد كان ما يزيد على ثلثي مجموع نفقات الإدارة متصلا بالبرامج والمشاريع في أقل البلدان نموا. وقد وفرت الإدارة الدعم التقني لأقل البلدان نموا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وقامت الإدارة بتنفيذ عدد من المشاريع الإقليمية المعنية بالسلام والمصالحة والإنعاش في أقل البلدان نموا في افريقيا. وقدمت الإدارة أيضا المساعدة التقنية إلى عدد من أقل البلدان نموا في مجالات مثل إدارة الموارد المائية والمعادن والإدارة المالية للطاقة والمشاريع التجارية العامة، والخصخصة وقضايا البيئة.

٣٤ - وقامت شعبة التخفيف من أثر الكوارث التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتنظيم وتمويل وعقد حلقات عمل دون إقليمية عن التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بمشاركة من جانب ٤٨ دولة افريقية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وهيئات البحوث الجامعية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. وبحث المشاركون استراتيجيات للتحكم في المخاطر الطبيعية السائدة، ومن ثم ضمان الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، من خلال وقف تدهور الأرض والحد من آثار الجفاف وهجمات الحشرات إلى أدنى حد، والسيطرة على التصحر، وتحسين الغذاء وإدارة الأوبئة.

٣٥ - وتم إحراز تقدم فيما يتعلق بتبادل المعلومات ورفع الوعي والتحديد العام للاحتياجات في ميادين تقييم المخاطر الطبيعية، وتحليل القابلية للضعف، وكذلك صياغة استراتيجيات للحد من المخاطر. وتظل هناك فجوة بالغة الأهمية فيما يتعلق بفعالية إدماج الحد من الكوارث في التخطيط الإنمائي الوطني، والاستراتيجيات الإنمائية الثنائية أو المتعددة الأطراف، والبرامج والمشاريع على كافة المستويات، ثم - وهو الأهم - مدى توافر الدعم المالي الكافي لأقل البلدان نموا لهذه الأغراض داخل سياق المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٦ - وهناك أوجه تشابه شديدة في الأولويات المحددة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. والتوصيات المقدمة في استعراض منتصف المدة لكل منهما، خاصة، من حيث صلتها بتهيئة بيئة خارجية إيجابية للتنمية. ونظرا لما تقدم، قام المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بنشاط فعال في محافل عديدة فيما يتصل بإثارة المسائل المتصلة بضرورة قيام المجتمع الدولي بالمساعدة في تخفيف عبء الديون الذي تواجهه البلدان الأفريقية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في افريقيا،

وتوسيع إمكانية وصول البلدان إلى الأسواق ومساعدتها على تنويع قاعدة صادراتها. وقد اشترك المنسق الخاص أيضا في تنظيم عدد من الندوات وحلقات العمل، واجتماعات أفرقة الخبراء والاجتماعات في مجالات مثل السلام والتنمية، ودور القطاع غير الرسمي في افريقيا، والإنعاش والتنمية، ومؤشرات التنمية المستدامة وتقييم التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا في جدول أعمال القرن ٢١[١٠].

٣٧ - ويضطلع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المركز/الموئل) حاليا بأنشطة تنفيذية على الصعيد القطري في ٢٨ بلدا من أقل البلدان نموا وهي أنشطة تساهم في الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة، بصورة مباشرة وغير مباشرة. وتعنى هذه الأنشطة، أساسا، ببناء القدرات لمعالجة المشاكل المتزايدة المتمثلة في الفقر في المدن، وتدهور البيئة المعيشية المترتب على ذلك والذي تعاني منه غالبية أقل البلدان نموا. وفي أقل البلدان نموا المتأثرة بالنزاع، توفر برامج الإنعاش الهامة التي يضطلع بها الموئل الدعم المباشر للمجتمعات المحلية المتأثرة وتشجع القدرة المحلية على تطوير دعم أطول أجلا لتنمية المستوطنات البشرية. وتهتم برامج بناء القدرات على صعيد الحكومات والمجتمعات المحلية في إريتريا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي والصومال وكمبوديا ومدغشقر وميانمار وهايتي، اهتماما مباشرا بتعزيز قدرة الحكومات المحلية على العمل في شراكة مع المجتمعات المحلية من أجل تحسين الأحوال المعيشية وإيجاد فرص العمل من خلال بناء وصيانة الخدمات الأساسية في المدن. ويركز الدعم المقدم من الموئل إلى حكومات بوتان وبوركينا فاصو ونيبال الاهتمام على تحقيق أقصى قدر من الفوائد المحتملة للتنمية الريفية من إقامة علاقة متبادلة بين المراكز الحضرية ومناطقها الخلفية في الريف. وقد قام الموئل بدعم ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لإعداد خطط عمل وطنية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وهو يقوم حاليا بوضع برنامج الموئل الخاص لأفريقيا، الذي سيركز الاهتمام على بناء القدرات في البلدان الأفريقية، خاصة، من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية.

٣٨ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات إلى عدد من أقل البلدان نموا في مجالات الإبلاغ عن تقييم حالة البيئة والبيانات المرتبطة بها وإدارة قواعد البيانات. ومنذ عام ١٩٩٣، يقوم مشروع شبكة معلومات الموارد البيئية والطبيعية بمساعدة عدد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، في تحديد احتياجاتها في مجالات التقييم و/أو الإبلاغ و/أو إدارة البيانات وقواعد البيانات، وصياغة مشروع لتلبية تلك الاحتياجات، وتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ المشروع حيثما يتوفر التمويل. ويقوم البرنامج أيضا بتشجيع تعزيز شبكات المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية لتبادل المعلومات لأغراض إدارة البيئة.

٣٩ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ عام ١٩٩٠، المساعدة إلى كثير من أقل البلدان نموا في أنحاء العالم في مجال وضع وتنفيذ التشريعات البيئية، كما يوفر التدريب في مجال سياسات وقوانين البيئة. كما أن الجهد المتواصل الذي يقوم به البرنامج على الصعيدين العالمي والإقليمي فيما يتصل ببناء توافق آراء حكومي دولي بشأن المسائل البيئة والإجراءات اللازمة لمعالجتها على نحو فعال، وفيما يتعلق

أيضا بتشجيع تنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات البيئية، هو جهد وثيق الصلة بتحسين الإدارة البيئية وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

٤٠ - ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في سبيلها، حاليا، إلى تعديل نظامها لتخصيص الموارد العامة للبرامج القطرية. وفي إطار النظام المقترح، سيزيد نصيب الموارد العامة للبرامج المخصصة لأقل البلدان نموا زيادة ملحوظة عن نسبته الحالية البالغة ٤٤ في المائة. وسوف يعود الجزء الأكبر من الفوائد إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ومن المنتظر أن يبدأ تنفيذ هذا الاقتراح في عام ١٩٩٩. وتعتبر اليونيسيف من الدعاة الأقوياء لمبادرة ٢٠/٢٠، التي تستهدف تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من الميزانية الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية المتفق عليها دوليا والمعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات الدولية الأخرى المعقودة في النصف الأول من عقد التسعينات. وتدعم اليونيسيف متابعة مؤتمر أوسلو لعام ١٩٩٦ بشأن تنفيذ المبادرة، وذلك بدعم عدة دراسات قطرية عن مبادرة ٢٠/٢٠ في أقل البلدان نموا، أساسا. وقد سهلت اليونسيف المبادرات المتخذة لتخفيف عبء الديون وذلك بتنفيذ عمليات مبادلات تخفيف الدين مقابل تحقيق التنمية في عدة بلدان من أقل البلدان نموا، منها زامبيا والسودان ومدغشقر. وقامت أيضا بتقديم الدعم للمشاريع المبتكرة التي تستطيع زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الائتمانات. وتتوخى اليونيسيف كذلك القيام بعدة دراسات قطرية، بما في ذلك إجراء دراسات في أقل البلدان نموا لتقييم أثر العولمة على القطاعات الاجتماعية، خاصة على رفاه وحقوق الأطفال والنساء.

باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

٤١ - يعد البنك الدولي، وهو الوكالة الرئيسية في اجتماع الفريق الاستشاري، مصدرا رئيسيا من مصادر تقديم المساعدة المتعددة الأطراف إلى أقل البلدان نموا. وجميع هذه البلدان تقريبا تقع ضمن فئة البلدان المنخفضة الدخل في تصنيفات البنك، وبالتالي فهي مؤهلة للحصول على تمويل بالشروط الميسرة للغاية التي تضعها المؤسسة الإنمائية الدولية. وقد وصل مجموع القروض التي قدمتها المؤسسة إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتم التوصل في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى اتفاق بشأن التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ ٢٢ بليون دولار. وستوفر البلدان المانحة ١١ بليون دولار، بينما ستأتي بقية المبلغ من سداد القروض التي قدمتها المؤسسة، ومن المساهمات التي قدمت في الماضي، ومن إيرادات عمليات البنك الدولي. وأعيد تأكيد التزام المؤسسة الخاص تجاه أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان الأفريقية نموا البالغ عددها ٣٣ بلدا، وذلك في إطار الهدف العام المتمثل في الحد من الفقر. وجرى التشديد على نمو القطاع الخاص والاستدامة البيئية باعتبارها من أسس الحد من الفقر بصورة فعالة، ودعيت البلدان المتلقية إلى تحسين أشكال الحكم وتوسيع نطاق مشاركة الفقراء في التنمية. وجرى التأكيد على توفير فرص الحصول على التعليم والمياه النظيفة والخدمات الصحية والبنية الأساسية باعتبارها عناصر حيوية في انتشال الأسر من الفقر.

٤٢ - أما مجالات العمل الأربعة الرئيسية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، فهي تتصل بما يلي: تخفيف الأعباء المالية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتعزيز التعاون بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية؛ وتيسير نقل التكنولوجيا. وخلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، قدم مسؤولو المنظمة أو خبراؤها الاستشاريون المساعدة التقنية إلى غالبية أقل البلدان نموا؛ واستفاد أكثر من ١٨٠ مسؤولا من ٣٥ من أقل البلدان نموا من البرنامج التدريبي للمنظمة. وخلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، يجري التشديد بصفة خاصة على التدريب الطويل الأجل، والتشغيل الآلي لإدارة الملكية الفكرية، وتعزيز دور نظام الملكية الفكرية في التنمية التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وبناء عليه، يولى اهتمام متزايد بشكل خاص لتنمية الموارد البشرية، وتيسير وضع التشريعات الوطنية أو الإقليمية أو تحسينها، وبناء المؤسسات، وتنمية القدرات والهياكل الأساسية اللازمة لإدارة حقوق الملكية الفكرية واستغلالها.

٤٣ - ويعطي مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية أولوية عليا لاحتياجات تشجيع التجارة في أقل البلدان نموا، وذلك في إطار عولمة السوق والبيئة التجارية الدولية الجديدة التي نشأت عن اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وتركزت البرامج المخصصة لأقل البلدان نموا على مشاريع ومؤسسات الأعمال التجارية وتكييفها مع النظام الجديد، وعلى بناء القدرات الوطنية للاستفادة من فرص الأسواق الجديدة. وفي هذا الصدد، صممت برامج التعاون التقني مع أقل البلدان نموا بحيث تلبي هذه الاحتياجات البالغة الأهمية. وقام مركز التجارة الدولية حتى الآن بتنظيم ١٥ حلقة دراسية وحلقة عمل حول اتفاقات جولة أوروغواي بالنسبة لأقل البلدان نموا، ومن المخطط تنظيم المزيد منها خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. كما يواصل المركز جهوده لوضع برامج متكاملة لتشجيع التجارة في أقل البلدان نموا، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى ذات الصلة، وبخاصة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٤٤ - وتتصل أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اتصالا وثيقا بالعنصر المتعلق بـ "التنمية، وبخاصة توسيع القاعدة الاقتصادية وتحديثها" من عناصر برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. وفي إطار هذا النشاط، فإن العمل من أجل البيئة وتخفيف وطأة الكوارث والتأهب لها والوقاية منها، يتمشى بصورة مباشرة مع برنامج التعاون التقني للمنظمة. ويضم هذا البرنامج أساسا النقل المنظم للمعرفة المتعلقة بالأرصاد الجوية والطاقة المائية والتكنولوجيات ذات الفائدة المؤكدة فيما بين أعضاء المنظمة، وصولا إلى الهدف العام المتمثل في تمكين الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية والطاقة المائية في الدول الأعضاء، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية، من توفير أفضل مستوى ممكن من الخدمات لضمان السلامة العامة، وإدارة الموارد المائية، ودعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة، وتأمين البيئة. كما يقوم البرنامج بتوفير المعدات وقطع الغيار وخدمات الخبراء والزمالات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل والتدريب والحلقات الدراسية. ويستفيد من هذا البرنامج سنويا حوالي ١٣٠ بلدا، من بينها أقل البلدان نموا.

٤٥ - ولأن معظم أقل البلدان نموا هي من بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل، فهي تستفيد بصورة مباشرة وغير مباشرة من الطائفة الواسعة من الأنشطة التقنية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة

التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات. ومن بين بعثات تقييم إمدادات المحاصيل والغذاء التي تمت في عام ١٩٩٦ والبالغ عددها ٣٠ بعثة، في إطار النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر للفاو، كانت هناك ٢١ بعثة موجهة إلى أقل البلدان نموا. كما أن كثيرا من أقل البلدان نموا تستفيد من جهود الفاو في قاعدة بيانات المنطقة الزراعية الاقتصادية ونظام المعلومات الجغرافية. ومن خلال دائرة عمليات الإغاثة الخاصة، تستجيب الفاو لطلبات المساعدة الطارئة في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والانتاج الحيواني والصحة الحيوانية، التي تتقدم بها البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. وفي عام ١٩٩٦، تمت الموافقة على ٥٧ طلبا لتلقي مساعدة إنسانية طارئة، بميزانية مجموعها ٢٦,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة منها ٧,٥ مليون دولار قدمت إلى ١٥ من أقل البلدان نموا. والمرحلة التجريبية من البرنامج الخاص للأمن الغذائي، التي بدأت عام ١٩٩٤ بهدف مساعدة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، تغطي ١٣ من أقل البلدان نموا. وهناك برامج في أربعة من أقل البلدان نموا قد تمت صياغتها أو هي في طور الإعداد. ومن المخطط التوسع في التغطية، بناء على طلب البلدان، لتشمل جميع بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٨٧ بلدا، والتي تضم جميع أقل البلدان نموا.

٤٦ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى أيار/مايو ١٩٩٧، تمت الموافقة على تمويل ١٤ مشروعا زراعيا في أقل البلدان نموا، شارك مركز الاستثمارات التابع للفاو مشاركة كبيرة في إعدادها، وسيأتي تمويلها أساسا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، والمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. كما ساعد مركز الاستثمارات أقل البلدان نموا في إنجاز إعداد خمسة مشاريع أخرى للموافقة النهائية عليها وتمويلها من قبل مؤسسات التمويل.

٤٧ - واستفاد كثير من أقل البلدان نموا من برنامج الفاو الموجه إلى تحسين التغذية ونوعية الغذاء وسلامته، بما في ذلك الأغذية المخصصة للتصدير. وعقب اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، جرى تكثيف برنامج عمل الفاو بشأن المساعدة في وضع السياسات المتعلقة بأثر التغيرات في بيئة التجارة الخارجية بالنسبة لأسواق السلع الأساسية الزراعية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لفرادى البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا، ويجري في هذا الصدد، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، رعاية حلقات عمل إقليمية لاستعراض الأحكام الأساسية لاتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وللنظر في المسائل ذات الاهتمام المحدد، مثل السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية، وعلاقة شواغل الأمن الغذائي ببرامج التكيف الهيكلي، وأثر ذلك على صغار المزارعين. وفي أوائل عام ١٩٩٧، كان ما مجموعه ١٩ من أقل البلدان نموا قد استفادوا من هذا النوع من المساعدة التقنية.

٤٨ - وفي قطاع مصائد الأسماك، قدمت الفاو مساعدة تقنية مباشرة إلى قرابة ثلثي أقل البلدان نموا. وجرى تكثيف هذا النشاط بصفة خاصة منذ اعتماد برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وفي

مجال الغابات، يجري في العديد من أقل البلدان نموا القيام بأنشطة في مجالات بناء المؤسسات والقدرات والتخطيط والبرمجة.

٤٩ - وقدمت منظمة الطيران المدني الدولي في التسعينات مساعدات فيما يتصل بمختلف جوانب الطيران المدني إلى ٢٢ من أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا، مع التشديد الواجب على سلامة النقل الجوي والتنمية المستدامة للموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت المنظمة كثيرا من وثائق مشاريع لتقديم المساعدة مستقبلا إلى أقل البلدان نموا، وتبحث عن موارد مالية لتنفيذها.

٥٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. ويشمل برنامج العمل هذا عددا من حلقات العمل وإيفاد بعثات الخبراء الاستشاريين إلى أقل البلدان نموا في مجالات التطوير البريدي، والأمن البريدي، والمحاسبة البريدية الدولية. وفي عام ١٩٩٦، قدم الاتحاد عددا من أنشطة المساعدة التقنية، في إطار برنامج العمل هذا، إلى هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، نفذ الاتحاد أيضا عددا من المشاريع التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سان تومي وبرينسيبي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وكيريباتي، ونيبال، وهايتي، واليمن. ونظم الاتحاد، أو يعتزم أن ينظم في عام ١٩٩٧، أنشطة تدريبية سوف تستفيد منها أقل البلدان نموا في مجالات التطوير البريدي، والأمن البريدي، ونوعية الخدمات، وتخطيط تنظيم الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، يقوم الاتحاد، ضمن برنامجه للتعاون التقني للفترة ٢٠٠٠-١٩٩٦، بتنفيذ ٢٥ مشروعا متعدد السنوات لصالح أقل البلدان نموا.

٥١ - ويوفر صندوق النقد الدولي موارده المالية للبلدان الأعضاء من خلال مرافق متنوعة. وخلال عام ١٩٩٦، بلغ المجموع الإجمالي للدفعات المصروفة من الموارد الميسرة من الصندوق إلى أقل البلدان نموا ٢٤٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، بينما بلغ صافي الدفعات المصروفة ١٤ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان مجموع الاستخدامات المعلقة لموارد الصندوق في إطار جميع المرافق من قبل هذه البلدان، بما في ذلك الموارد غير الميسرة، ٤,٢ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وقدم الصندوق إلى بلدانه الأعضاء، بما في ذلك أقل البلدان نموا، المساعدة التقنية والتدريب في المجالات التالية: (أ) إسداء المشورة بشأن تصميم وتنفيذ إجراءات سياسات الاقتصاد الكلي؛ (ب) دعم بناء المؤسسات؛ (ج) تحسين نوعية المعلومات الإحصائية وتوافرها في الوقت المناسب؛ (د) المسؤولون عن التدريب.

٥٢ - وبالإضافة إلى تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات، والمساعدة المالية والتقنية، يضطلع الصندوق بدور حفاز للمساعدات المالية والتقنية الإضافية، بما في ذلك التخفيف من أعباء الديون، المقدمة من المانحين الآخرين، حيث أن نجاح تنفيذ برامج التكيف يعتمد على توافر التمويل الخارجي بالقدر المناسب وبالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. ويجري دعم برامج التكيف ضمن مرفق التكيف الهيكلي المعزز عن طريق زيادة الدفعات المصروفة من المعونات المقدمة من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين. وبالإضافة

إلى ذلك، تم في السنوات الأخيرة إحراز مزيد من التقدم في إعادة جدولة الديون بشروط ميسرة وإلغاء الديون. وشرع الصندوق والبنك الدولي في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[١١]، التي بدأ تنفيذها في نيسان/أبريل ١٩٩٧، والتي تتوخى تقديم مساعدة استثنائية إلى المؤهل من تلك البلدان من جميع دائنيها الثنائيين والمتعددي الأطراف، لخفض القيمة الحالية لديون هذه البلدان إلى مستوى يمكن تحمله.

٥٣ - ومما يتسم بأهمية خاصة لأقل البلدان نموا ذلك الاهتمام المتزايد الذي يولى في السنوات الأخيرة للأثر الاجتماعي لبرامج التكيف. فأوراق أطر السياسات المرتبطة بالبرامج التي يدعمها مرفق التكيف الهيكلي المعزز تتضمن مناقشة للأثر الاجتماعي للتكيف، كما تتضمن في كثير من الحالات تدابير لتخفيف الأثر الاجتماعي. كما يجري بصورة متزايدة إدماج السياسات الاجتماعية كجزء لا يتجزأ في تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق، ويجري تحديد أهداف للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة الصحة الأولية والتعليم. وفي إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتوقع من البرامج التي يدعمها الصندوق والبنك الدولي للمؤهل من تلك البلدان للحصول على المساعدة، أن تركز على السياسات الاجتماعية، بما في ذلك تحسين نوعية النفقات الاجتماعية، وتعزيز القدرة المؤسسية، وتوصيل الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٥٤ - وفي عام ١٩٩٠، شرعت منظمة الصحة العالمية في تنفيذ مبادرة التعاون المكثف مع أشد البلدان احتياجا، وذلك في خمسة بلدان. ومنذ ذلك الوقت، يزيد عدد البلدان المشاركة بصورة بطيئة وإن كانت مطردة. وهذه المبادرة مصممة لكل بلد على حدة، وهي متعددة القطاعات وتستند إلى نهج بناء القدرات. وهي ترمي إلى كفالة أنجع استخدام لكل المستويات الثلاثة من الدعم الذي توفره المنظمة (القطري والإقليمي والعالمي) في كل بلد، من خلال المساعدة في وضع استراتيجيات وخطط قطرية شاملة، وتشجيع الاجراءات المشتركة بين القطاعات في دعم تنمية القطاع الصحي، ومعالجة المشاكل القطرية المحددة، ولا سيما تلك التي تتصل بالتخفيف من حدة الفقر وحماية الفئات المحرومة من الامتيازات.

٥٥ - وبحلول عام ١٩٩٦، كانت المبادرة تضم أكثر من ٣٠ بلدا من أفقر بلدان العالم، معظمها من أقل البلدان نموا. وعملا بالقرار الذي اتخذته هيئات إدارة المنظمة عام ١٩٩٦ بتوسيع المبادرة لتضم ٤٠ بلدا على الأقل، تلقت المنظمة كثيرا من طلبات المشاركة. غير أن هذا التوسع كان محدودا بسبب عدم توافر الأموال. وحتى عام ١٩٩٧، شارك في المبادرة ٣٥ من أقل البلدان نموا.

٥٦ - ووفقا للاستراتيجيات المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وضعت المنظمة أقل البلدان نموا ضمن المستفيدين ذوي الأولوية من أنشطتها، وستخصص لها جزءا هاما من مواردها. ومنذ عام ١٩٩٦، تضم جميع البرامج أنشطة هامة تتسم بالأهمية المباشرة لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ برامج محددة لصالح أقل البلدان نموا في مجالات الاختصاص الرئيسية لليونسكو. وفي ميدان التعليم، استفاد أقل البلدان نموا من الأنشطة المضطلع بها في إطار البرامج التالية: توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى التعليم؛ وتحسين نوعية التعليم الأساسي

وصلته بحياة الناس؛ والتعليم العام والمهني والتعليم العالي والتنمية. وفي مجال التنمية والدراسات الاجتماعية، اضطلع بأنشطة في المجالات التالية في أقل البلدان نموا: التحول الاجتماعي والتنمية، والشباب والتنمية الاجتماعية. وفي الميدان الثقافي، وفي سياق العقد العالمي للتنمية الثقافية، شرعت اليونسكو، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتنمية والتخطيط الاقتصادي في داكار، في برنامج تدريبي خاص بشأن الثقافة والتنمية. وجرى تقديم المساعدة إلى كثير من أقل البلدان نموا في مجال حماية المزارات والنصب التذكارية والممتلكات الثقافية.

٥٧ - واستفادت أقل البلدان نموا أيضا من أنشطة اليونسكو في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات. وجرى الاضطلاع بأنشطة لصالح أقل البلدان نموا في سياق البرامج التالية: نحو ثقافة للسلام؛ والإسهام في وضع استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر؛ والإسهام في تلبية الاحتياجات الأساسية؛ والإسهام في الوصول إلى الموارد الإنتاجية؛ والإسهام في الوصول إلى الائتمانات، وفي الحصول على المعلومات.

٥٨ - ويحظى البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا بأولوية خاصة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ويشكل واحدا من الأولويات المواضيعية السبع للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يقوم وزراء الصناعة في أقل البلدان نموا بصورة منتظمة باستعراض البرامج والتدابير الخاصة لبلدانهم ومناقشتها وتعديلها وإقرارها، وذلك في الندوة التي يعقدونها كل سنتين أثناء المؤتمر العام للمنظمة. وتشكل التوصيات الصادرة عن هذه الندوات، بعد تأييدها من المؤتمر العام، برنامج العمل لتصنيع أقل البلدان نموا. وستعقد الندوة الوزارية الرابعة لأقل البلدان نموا في فيينا في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتتعاون المنظمة أيضا مع الأونكتاد في تنظيم الحلقة الدراسية التجريبية عن تعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو أقل البلدان نموا.

خامسا - تدابير الدعم الدولي

ألف - الموارد الخارجية

٥٩ - كان التزام المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بتعزيز المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا لتحقيق زيادة ملموسة وكبيرة في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي المقدم إلى هذه البلدان أحد الأحكام الأساسية في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. ولهذا الغرض، اعتُمدت مجموعة من الأهداف والالتزامات البديلة في مجال المعونة لتشجيع البلدان المانحة على زيادة جهودها وتحسين أدائها في مجال المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. ولكن منذ عام ١٩٩٠، طغى على سياسات المعونة عدد من الأزمات الدولية والإنسانية الرئيسية وتقهقر الاقتصاد العالمي والشواغل الداخلية والضغوط المفروضة على الميزانية في عدد من البلدان المانحة.

٦٠ - ومنذ بداية التسعينات حتى الآن، ظل تدفق الموارد إلى أقل البلدان نموا راكدا بالقيمة الحالية للدولار، وسجل نقصا بالقيمة الفعلية. وانخفضت حصة المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من الناتج القومي الإجمالي الموحد للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وإجمالا، عجز المانحون عن الوفاء بالأهداف والالتزامات الخاصة المحددة في برنامج العمل والمتصلة بالمعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

٦١ - وعدد البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التي حسنت أداءها فيما يتصل بأهداف المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا منذ عام ١٩٩٠ قليل جدا؛ وفي معظم هذه البلدان، كانت حصة المعونة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٥ دون مستواها في عام ١٩٩٠. بيد أن أربعة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية لا تزال تفي بالهدف المتمثل في ٠,٢٠ في المائة - النرويج (ذات الأداء الأفضل، حيث بلغت النسبة المئوية لحصة المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ٠,٣١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٥)، والدانمرك وهولندا والسويد. ومن حيث الحجم، كانت اليابان، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا أكبر مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٥.

٦٢ - وفي السنوات الأخيرة، كانت التدفقات الجديدة للموارد إلى أقل البلدان نموا تتألف في الأغلب من المساعدة الإنمائية الرسمية الآتية من مصادر لجنة المساعدة الإنمائية، ووصلت هذه التدفقات إلى مستوى ١٦,٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥. وبالنظر إلى وجود تدفق صاف للموارد غير التساهلية من هذه البلدان مجموعه ٠,٦ بليون دولار، وصل المجموع المسجل لتدفق الموارد الخارجية إليها ١٦ بليون دولار على أساس صاف. ونقصت أهمية التدفقات الأخرى غير المساعدة الإنمائية الرسمية ذلك أن بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية أصبحت تقدم بالدرجة الأولى تمويلا تساهليا إلى أقل البلدان نموا. ولم تتاثر هذه البلدان تأثرا يذكر على الإطلاق بالتطورات الحاصلة في التمويل الخارجي المقدم إلى البلدان النامية ككل، الذي اتسم بزيادة مطردة في الاستثمار الخاص وفي مجموع تدفقات الموارد. ولم تحدث أي زيادة ملموسة في تدفقات التمويل الخاص إلى هذه البلدان ، إذ ظل إسهام رأس المال الخاص متواضعا ومتقلبا من سنة إلى أخرى.

٦٣ - وتعكس اتجاهات تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا الهبوط في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (المقدمة إلى جميع البلدان النامية) من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وانخفضت حصة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي لبلدان اللجنة انخفاضا حادا من ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وحسب التقديرات الأولية، ازدادت هذه الحصة انخفاضا فوصلت إلى ٠,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي أدنى نسبة تسجل منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة، في عام ١٩٧٠، الهدف الشامل للمساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة. وتفاصيل التوزيع الجغرافي للتدفقات في ١٩٩٦ غير متاحة بعد، ولكن

يُخشى أن يكون أداء المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد شهد تدهورا آخر في عام ١٩٩٦ ما لم يحدث تحول ذو شأن في مخصصات المعونة المقدمة إلى أفقر البلدان.

٦٤ - ويظل مستوى احتياجات أقل البلدان نموا إلى التمويل الخارجي عاليا بسبب الحاجة الملحة إلى التغلب على القيود الهيكلية وانخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية. والتحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا في المستقبل هي ضمان حصة كافية من مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة وتعزيز كفاءة المعونة والحد من الاعتماد على المعونة على مر الزمن. وينبغي إعطاء أولوية عالية لاجتذاب المساعدة من بلدان عدا أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا وتشجيع تدفقات الاستثمار الخاص إلى هذه البلدان بالنظر إلى الركود المتوقع في المساعدة الإنمائية الرسمية الآتية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية.

باء - الدين الخارجي وتخفيف عبء الدين

٦٥ - لا تزال حالة الدين الخارجي الذي تنوء به أقل البلدان نموا مبعثا على القلق الشديد. وبما أن مدفوعات خدمة الدين المجدولة تقدر بزهاء ثلث إجمالي إيرادات هذه البلدان من الصادرات، تظل التزامات خدمة الدين الخارجي أحد مصادر الاستنزاف الهامة للموارد وتتجاوز بوضوح قدرة كثير من هذه البلدان على الدفع. ونتيجة لذلك، تراكمت لديها متأخرات دفع ضخمة. والديون الزائدة عن الحد تضاعف الضغوط على أقل البلدان نموا التي تحاول تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، وتتجه إلى كبح النمو وإضعاف احتمالات تدفقات رأس المال الخاص إليها.

٦٦ - واعتبارا من نهاية عام ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩٥، زاد الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا بقرابة ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو بنسبة ١٨ في المائة، فبلغ ١٣٥ بليون دولار. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى الإقراض التساهلي الجديد من جانب المؤسسات المالية الدولية. وارتفع مجموع الدين المتعدد الأطراف لأقل البلدان نموا من ٣٨ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠ إلى ٥٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥. وسجل الدين الثنائي الطويل الأجل المستحق لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط انخفاضا طفيفا على امتداد الفترة ذاتها نتيجة للإقراض الجديد المحدود ولعمليات تخفيف عبء الدين.

٦٧ - وسجلت مدفوعات خدمة الدين الفعلية من جانب أقل البلدان نموا، التي بلغت ٥,٨ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩، انخفاضا مطردا خلال السنوات الأربع اللاحقة، وظلت دون مستوى خدمة الدين المجدول بكثير. وبالمقابل، انخفضت نسبة خدمة الدين لدى أقل البلدان نموا كمجموعة من ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ١٤ في المائة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وهذا الأمر يعكس صعوبات الدفع، بما أن خدمة الدين المدفوعة بالفعل كانت دون خدمة الدين المجدول. وارتفع إجمالي مدفوعات خدمة الدين لأقل البلدان نموا إلى ٦,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٥، وذلك أساسا نتيجة لعمليات سداد وتصفية

متأخرات من جانب زامبيا، إذ أتم هذا البلد برنامجه لتراكم الحقوق مع صندوق النقد الدولي. بيد أن مدفوعات خدمة الدين لأقل البلدان نموا الأخرى سجلت زيادة. ودفعت هذه البلدان كمجموعة ٣,٧ بلايين دولار فيما يتصل بخدمة الدين في عام ١٩٩٥، بالمقارنة مع ٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٤. وباستثناء زامبيا، شكلت خدمة الدين المتعدد الأطراف لأقل البلدان نموا أكثر بقليل من ٤٠ في المائة من مدفوعات هذه البلدان لخدمة الدين في عام ١٩٩٥.

٦٨ - ولا تزال تنفذ خطط متنوعة لتخفيف عبء الدين. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ما فتئ نادي باريس يطبق أحكام نابولي لإعادة جدولة الدين الثنائي الرسمي للبلدان الفقيرة والمثقلة بالديون. وتتيح أحكام نابولي تخفيضا يصل إلى ٦٧ في المائة من القيمة الحالية للديون الواجبة السداد. وبحلول منتصف عام ١٩٩٧، حصل ١٩ من أقل البلدان نموا على إعادة تشكيل من هذا القبيل لديونها بموجب أحكام نابولي. وكانت أربعة من هذه الاتفاقات تتصل بتخفيض أرصدة الدين الواجب السداد.

٦٩ - وحدث تطور هام في تخفيف ديون أقل البلدان نموا في الاجتماعين السنويين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إذ تمت الموافقة على المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[١١]. وتتيح هذه المبادرة إطارا مفيدا لتنفيذ استراتيجية لتقاسم الأعباء بين جميع الدائنين بغية تخفيف دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن احتمالها. وسيتعين على البلدان المدينة أن تبرهن على سجل أداء مطرد وقوي في مجال السياسة العامة، مبدئيا لمدة تزيد عن ست سنوات. ويندرج ٢٩ من أقل البلدان نموا في مجموعة البلدان الـ ٤١ التي تم تحديدها على أنها بلدان فقيرة شديدة المديونية.

٧٠ - وتستند المبادرة إلى الآليات القائمة التي تتيح تخفيف عبء الدين، ولا سيما نادي باريس. ومطلوب من الدائنين الثنائيين والتجاريين الآخرين تخفيف عبء الدين بطريقة مشابهة للمعاملة التي يتيحها نادي باريس. وفي الحالات التي لا تمكّن فيها الآليات القائمة من تحقيق الاستدامة عند إتمام مرحلة أولى من التكيف والإصلاح، يتم توخي إجراءات معززة في إطار مرحلة ثانية. وأبدى دائنو نادي باريس استعدادا لخفض الديون بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة بالقيمة الصافية الحالية على أساس كل حالة على حدة أثناء هذه المرحلة. وسيتيح الدائنون المتعددو الأطراف أيضا دعما وتخفيفا إضافيين. وأنشأ البنك الدولي صندوقا استئمانيا للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية تمويل الخطة وخصص ٥٠٠ مليون دولار مساهمة خاصة منه في الصندوق، وفي مستهل عام ١٩٩٧، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أيضا على شروط مشاركة الصندوق في المبادرة من خلال مرفق التكيف الهيكلي المعزز.

٧١ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، تمت الموافقة على أهلية أوغندا للمساعدة في إطار المبادرة، بوصفها أول مستفيد. وقد يُنظر أيضا في أهلية بوركينا فاصو في عام ١٩٩٧. وسيُنظر في أهلية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الأخرى على أساس كل حالة على حدة، ولكن بسبب شرط تقديم سجل طويل لأداء

السياسة العامة يبدو أن عدد أقل البلدان نموا التي من المرجح أن تستفيد من الخطة أثناء العقد الحالي سيكون قليلا جدا.

٧٢ - وحدث منذ عهد قريب تطور آخر في مجال الدين الخارجي له أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا هو التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الروسي ورئيس نادي باريس فيما يتعلق بقمة دنفر لمجموعة الثمانية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ حول مبادئ انضمام الاتحاد الروسي إلى نادي باريس كبلد دائن. وسيكون لأحكام تسوية مبالغ الالتزامات غير المصفاة آثار هامة بالنسبة إلى عدد من أقل البلدان نموا المدينة للاتحاد الروسي بمبالغ ضخمة.

جيم - التجارة الخارجية

٧٣ - في أوائل التسعينات، انخفضت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات والواردات العالمية بمقدار النصف والثلث عن المستويات الضئيلة بالفعل البالغة ٠,٦ في المائة و١,٠ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٠. وعلاوة على ذلك، انخفضت نسبة صادراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يربو على ١٧ في المائة إلى ١٤ في المائة أثناء الفترة نفسها. وفي المتوسط، لم تسجل أنماط صادرات أقل البلدان نموا تغييرا يذكر على امتداد السنوات الخمس الماضية. ولم تشترك أقل البلدان نموا، خلافا لغيرها من البلدان النامية الناجحة، في دينامية النمو الصناعي المدفوع بالصادرات: بل إن حصة منتجاتها التحويلية من مجموع صادراتها انخفضت من ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٥.

٧٤ - واستمر هذا التدهور في حالة التجارة الخارجية لأقل البلدان نموا على امتداد حقبة اضطلعت فيها كثير من هذه البلدان ببرامج للتكيف الهيكلي وإصلاحات للسياسة التجارية بالغة الأهمية. وفي كثير من الحالات خفضت هذه البلدان قيمة عملاتها، وحررت سياساتها في مجال التصدير وألغت القيود المفروضة على أسعار الصرف وخفضت تعريفاتها، وأصلحت مؤسساتها وصكوكها وإجراءاتها في مجال السياسة التجارية. ومنذ عهد قريب، انفتح العديد من أقل البلدان نموا على التجارة العالمية وهي عموما تعتمد الآن اعتمادا أكبر بكثير على آليات السوق.

٧٥ - ونتيجة للعولمة وتحرير التجارة ازداد احتمال تحول التجارة الدولية إلى محرك للنمو لم يسبق له مثيل وآلية هامة لإدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وتتيح هذه العمليات لأقل البلدان نموا فرصا طويلة الأجل لعكس اتجاه التقهقر الاقتصادي الذي ما فتئت تشهده على امتداد العقدين الأخيرين. وعدا قلة من الاستثناءات، أصبحت هذه البلدان، أكثر من أي مجموعة أخرى من البلدان في العالم، على هامش التيار الرئيسي للنشاط الاقتصادي العالمي ولا تأخذ نصيبا من فوائده. وقد لا تفعل العولمة شيئا يذكر لتخفيف هذا الاتجاه نحو التهميش، ولعلها تزيده حدة في غياب تدابير الدعم الدولي الملائمة.

٧٦ - لذلك فإنه من بواعث التشجيع ما يلاحظ من أن التحسينات التي أدخلتها البلدان المتقدمة النمو على خططها لنظام الأفضليات المعمم في أعقاب اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لصالح أقل البلدان نموا على وجه الخصوص قد عززت بشكل ملحوظ فرص التبادل التجاري لهذه البلدان. وأُدخلت تحسينات أيضا على نظم التبادل التجاري المطبقة بموجب ترتيبات تفضيلية خاصة مثل اتفاقية لومي وقانون الانتعاش الاقتصادي لحوض البحر الكاريبي، بالنسبة إلى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المشاركة في هذه الترتيبات.

٧٧ - وفي أيار/مايو ١٩٩٧، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية تغييرات هامة على نظامها المعمم للأفضليات لصالح أقل البلدان نموا. وهي تمنح الآن الوصول المعفى من الرسوم إلى ما يزيد على ٧٠٠ ١ من المنتجات الجديدة، خصيصا لصالح بلدان محددة من أقل البلدان نموا. وقد وسع هذا التدبير إلى حد بعيد نطاق الوصول المعفى من الرسوم إلى سوق الولايات المتحدة بالنسبة إلى مجموعة كبيرة من المنتجات الزراعية، والنفط والمنتجات النفطية، والقطاعات الصناعية التي لا تعتبر حساسة. كما يشمل هذا التدبير تقريبا كافة المنتجات الغذائية والمنتجات الغذائية المجهزة ومصائد الأسماك، بشرط أن يكون للواردات مكان ضمن الحصص التعريفية. ويرجح أن هذا التسهيل الجديد سيهيئ لأقل البلدان نموا فرصا جديدة للتبادل التجاري. وحسب الإيضاحات المقدمة من حكومة الولايات المتحدة، تشمل التسهيلات الجديدة المتصلة بأقل البلدان نموا واردات إضافية من أقل البلدان نموا في أفريقيا تناهز قيمتها ٢,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة.

٧٨ - وخضعت الصكوك التي طبقها الاتحاد الأوروبي لصالح أقل البلدان نموا لتغييرات هامة بعد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد تم أخيرا إجراء توسيع كبير في أحكام اتفاقية لومي المعقودة مع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق لتشمل بعض المنتجات الزراعية الحساسة. فواردات المنتجات الصناعية والمواد الخام لا تخضع بالفعل للرسوم الجمركية وتنتفع من قواعد المنشأ المرنة نسبيا. وقد تم إلغاء الأسعار القصوى وحصص التعريفات المحددة حسب المنتج. وعوضا عن ذلك، أدخل الاتحاد الأوروبي نظاما متدرجا للأفضليات التعريفية.

٧٩ - ووسعت حكومة النرويج إلى حد كبير تغطية المنتجات الزراعية ومعاملتها لصالح أقل البلدان نموا. فالوصول إلى الأسواق لا يخضع لأية رسوم جمركية أو حصص بالنسبة لجميع المنتجات الزراعية ما عدا الدقيق والحبوب ومواد العلف التي تمنح أفضلية بنسبة ٣٠ في المائة ضمن الحدود القصوى الإرشادية للتعريفات الجمركية.

٨٠ - كذلك قامت دول أخرى تمنح الأفضلية، لا سيما كندا وسويسرا، بإجراء تنقيح كبير في برامج نظام الأفضليات المعمم لديها ووسعت منافعه لتشمل عددا كبيرا من المنتجات الجديدة، وينص نظام الأفضليات

المعمم في اليابان على حرية الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية بالنسبة لمعظم المنتجات الصناعية المستوردة من أقل البلدان نموا.

٨١ - واعتمد وزراء البلدان المشتركة في منظمة التجارة العالمية، في مؤتمرهم الأول الذي عقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، خطة عمل المنظمة الشاملة والمتكاملة لأقل البلدان نموا. وتشمل الخطة تدابير في مجالي بناء الطاقة والوصول إلى الأسواق، وتتوخى، بصورة خاصة، قيام تعاون أوثق بين منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف يساعد أقل البلدان نموا. واتفق الوزراء على تنظيم اجتماع مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٧، بالاشتراك مع وكالات المعونة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وأقل البلدان نموا، وذلك لوضع نهج متكامل لمساعدة هذه البلدان على تعزيز فرصها التجارية. وحدد موعد لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وعقدت عدة اجتماعات تمهيدية مشتركة بين الحكومات وبين الوكالات. وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لأعضاء منظمة التجارة العالمية لإعلان التدابير التي يتخذونها على أساس مستقل، لتعزيز وصول الواردات الآتية من أقل البلدان نموا. ومن المتوقع أيضا أن يعتمد الاجتماع إطارا متكاملا للمساعدة التقنية لدعم أقل البلدان نموا في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة.

٨٢ - وفي سياق متابعتهما لهذه الالتزامات، عرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مؤخرا مقترحات لاتخاذ إجراءات إضافية لصالح أقل البلدان نموا، وذلك لتحسين فرص صادراتها واستثماراتها.

٨٣ - واقترحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة جديدة لأفريقيا تتألف من ثلاثة مكونات: الامتيازات الجديدة لصالح أقل البلدان نموا ضمن برنامج الولايات المتحدة لنظام الأفضليات المعمم المذكور أعلاه؛ وإنشاء صندوق بمبلغ ١٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز الاستثمار الخاص في أفريقيا عن طريق شركة الاستثمار الخاص الخارجي؛ وإنشاء صندوق آخر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم برامج الهياكل الأساسية في المنطقة. وهذا الدعم مُعَد للبلدان الأفريقيا التي تتبع سياسات اقتصادية سليمة والتي تُنشئ أسواقا مفتوحة.

٨٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ دعا مجلس الاتحاد الأوروبي "إلى التزام جديد من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية، بما فيها الشركاء التجاريون والبلدان النامية المتقدمة. بإتاحة فرص الوصول بدون رسوم جمركية لأقل البلدان نموا مع وضع قواعد منشأ مبسطة، وبتقديم اقتراحات على أساس خطة عمل منظمة التجارة العالمية لزيادة فتح أسواقها بحيث تكون فرص الوصول إليها مماثلة لفرص الوصول التي يقدمها الاتحاد الأوروبي".

٨٥ - ودعا المجلس إلى القيام بتحليل آخر لإمكانية النظر في مشروع موحد للأفضليات يلتزم به جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأيد المجلس بشدة النهج الشامل المتبع في خطة عمل منظمة التجارة العالمية.

٨٦ - ووافق المجلس على تدابير جديدة فورية يتخذها الاتحاد الأوروبي لتحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق. وسيقرر المجلس لجميع أقل البلدان نموا الأخرى معاملة مماثلة للمعاملة التفضيلية الممنوحة بالفعل لأقل البلدان نموا في إطار معاهدة لومي بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ ويحسن قواعد المنشأ المعمول بها في نظام الأفضليات المعمم. وسيطبق الاتحاد الأوروبي مزيدا من التراكم دون الإقليمي لصالح مجموعات التكامل بين البلدان النامية؛ وسيستجيب بطريقة إيجابية لما طلبته أقل البلدان نموا من الإقلال من قواعد المنشأ المطبقة.

٨٧ - كما اعتمدت البلدان النامية قرارات مهمة بالنسبة لتوسيع العضوية و/أو تعميق التزاماتها التكاملية والتفضيلية التي لها تأثير كبير على الفرص التجارية لبعض أقل البلدان نموا. ووافقت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على عضوية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار اللذين تُعتبر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أهم الشركاء التجاريين لهما. وقررت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التعجيل بإنشاء منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة، التي يفترض أنها ستحسن إلى حد كبير الفرص التجارية لأعضائها الأقل نموا وهي بنغلاديش وبوتان وملديف ونيبال.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - كان الأداء الاقتصادي لعدد من أقل البلدان نموا في الفترة الأخيرة مشجعا، ومع ذلك فإن الانتعاش لا يزال هشا والتحديات التي تواجهها هذه البلدان في الأجلين المتوسط والطويل، في اقتصاد عالمي حولته العولمة والتحرير الاقتصادي، معقدة للغاية. وقد حدد استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل التحديات التالية بوصفها التحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا في النصف الثاني من التسعينات: عكس اتجاه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية والتحول الهيكلي؛ وتفادي زيادة التهميش في الاقتصاد الدولي.

٨٩ - ولكي تنجح في التغلب على التحديات المذكورة أعلاه؛ ستكون أقل البلدان نموا بحاجة إلى تعزيز إضافي لمجهودات تنميتها الوطنية، التي هي في غاية الأهمية كما تشهد على ذلك البلدان التي حسنت أداءها الاقتصادي. ومن الضروري تعزيز الإصلاحات الاقتصادية واتخاذ تدابير لزيادة تحرير التجارة، واتباع سياسات لمعالجة القيود المتصلة بالعرض، وتحسين كفاءة الزراعة. وبالنسبة إلى عدد من أقل البلدان نموا، يجب أن يكون إيجاد حل مبكر وسلمي للمنازعات السياسية والحروب الأهلية وإعادة نظام حكومي صالح للبقاء متطلبا أساسيا للبدء في أية مشاريع للتنمية.

٩٠ - إن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا هي فوق طاقتها ولا تستطيع التغلب عليها بمفردها. فتدابير الدعم الدولي، المالي والتقني والتجاري، هي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمواصلة التأثير على النمو والتنمية مستقبلا في أقل البلدان نموا.

٩١ - وفي مجال التمويل الخارجي، سيتطلب عكس الاتجاه الحالي في أداء الدول المانحة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا انتعاشا في المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام وإعادة توجيه برامج المساعدة نحو أقل البلدان نموا. كما أن هناك حاجة لمواصلة تعزيز نوعية وفعالية المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا. وينبغي أن يساعد التمويل الخارجي تمويل برامج الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمساعدة أقل البلدان نموا في تشجيع الاستثمار الخاص على نحو كبير. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون أقل البلدان نموا بحاجة إلى الدعم النشيط من المانحين غير التقليديين. وينبغي أن تواصل أقل البلدان نموا جهودها لتقديم حوافز أفضل لكلا الاستثمارين المحلي والأجنبي وذلك لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى.

٩٢ - وتساعد تدابير تخفيف الدين التي تتخذ من أجل أقل البلدان نموا على إطلاق الموارد الشحيحة لدعم نفقات التنمية الاجتماعية والبشرية ولتمويل الاستثمار في إعادة هيكلة اقتصادية حاسمة على المديين القصير والمتوسط. وسيساعد تخفيض الدين الحالي لأقل البلدان نموا إلىمستويات مستدامة عن طريق تدابير تخفيف الدين، وخاصة عن طريق التطبيق المرن لمعايير الأهلية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على تخفيف الضغط عن أقل البلدان نموا وتحسين إمكانيات تدفقات رأس المال الخاص.

٩٣ - ويمكن التنفيذ المناسب والفعال للمبادرات الأخيرة لصالح اقل البلدان نموا من المشاركة النشطة لهذه البلدان في التجارة الدولية والإنتاج والاستثمار. وتساهم في هذه العملية إجراءات إزالة العوائق المتبقية أمام التجارة وتعزيز الوصول الفعال إلى الأسواق.

٩٤ - وتخفيف القيود المتصلة بجانب العرض حاسمة بالنسبة لتمكين أقل البلدان نموا من الإفادة مما نصت عليه اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من تيسير الوصول إلى الأسواق. ويجب التصدي بطريقة منظمة للعديد من القيود الهيكلية، مثل ضعف الطاقة التقنية، والافتقار إلى المهارات الإدارية والتنظيمية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية المادية، مما أحبط استجابة الاقتصاد لمبادرات السياسة الجديدة. وتتضمن خطة عمل منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نموا توصيات بشأن تدابير وبرامج تتعلق بالسياسات لتعزيز الفرص التجارية لأقل البلدان نموا، وذلك لتسهيل دمجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى مستوى واسع، ينبغي تقديم المساعدة التقنية، مستكملة بالدعم المالي الكافي، لأقل البلدان نموا عن طريق جهود عامة ومنسقة يبذلها جميع المانحين، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى إعطاء محتوى تنفيذي لخطة عمل منظمة التجارة العالمية، وذلك مثلا، بتعزيز ظروف الاستثمار وإتاحة ظروف وصول إلى الأسواق ملائمة

ويمكن التنبؤ بها لمنتجات أقل البلدان نموا، وذلك لتشجيع توسيع وتنويع صادراتها إلى أسواق جميع البلدان المتقدمة النمو، وفي سياق النظام العالمي للأفضليات التجارية بالنسبة للبلدان النامية التي يتعلق بها الأمر.

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) انظر A/50/745، الأجزاء الأول إلى الثالث.

(٣) تتضمن قائمة أقل البلدان نموا في الوقت الحاضر ٤٨ بلدا يقدر مجموع سكانها في عام ١٩٩٥ بنحو ٥٨٨ مليون نسمة؛ وهذه البلدان هي: إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.31.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.

(٦) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.D.4)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

(٩) انظر المرجع نفسه.

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الثاني.

(١١) للاطلاع على أهداف وتفاصيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، انظر صندوق النقد الدولي "تخفيف ديون البلدان ذات الدخل المنخفض والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، ورقة العمل WP 97/24)، واشنطن العاصمة، ١٩٩٧.